الخدمة الوطنية والاحتياطية: بين الرؤية الاستراتيجية والتطبيق

(توصيات لدائرة الانتباه)

د. علـــي محمد الخـــوري
المعهد البريطاني للتكنولوجيا
والتجارة الإلكترونية. لندن

ملخص:

يقدم المقال دراسة حول تأثيرات صدور قانون الخدمة الوطنية بدولة الإمارات الذي جعل الخدمة العسكرية إلزامية لتشمل أبناء الدولة في الفئة العمرية (18–30 سنة)، حيث يسلط الضوء على التفاعلات الاجتماعية والثقافية الناتجة عن هذا التشريع. وتخلص ورقة العمل إلى اعتبار هذا المتغيّر الجديد ذو أولوية هامة تؤثر في ومع بقية مكونات البيئة الاجتماعية والثقافية، وينوه إلى أهمية إدارته وفق منظور ممنهج وتخطيط استراتيجي كوسيلة لإنجاح هذا المشروع الوطني وتحقيق الأهداف المنشودة بفاعلية وكفاءة. كما ويقدم المقال عددا من التوصيات التي من شأنها أن تدعم وتساهم في تطبيق القانون وفي رسم الملامح العامة للإطار التنفيذي العام له.

الكلمات المفتاحية: الخدمة الوطنية، التجنيد، التنمية، الأمن، التخطيط الحكومي المتكامل، التخطيط الاستراتيجي، إدارة المخاطر، التأثيرات المجتمعية، التأثيرات الثقافية، النموذج الإيكولوجي الاجتماعي، التفكير النظمي.

Abstract :

This article examines the impact of the new National Service Law in the United Arab Emirates (UAE) which has made military service obligatory for all Emiratis aged between 18 and 30, and attempts to explore the social and cultural impacts expected as result of this legislation. In general, the paper sees the Law as an important new variant to national socio-ecological and cultural system. As such, it envisages the need to tackle this national initiative in a methodological and strategically planned approach to ensure successful execution and attainment of the law objectives in an efficient and effective manner. The article also presents a number of recommendations that are expected to support and contribute towards the enactment of the new legislation and in the design of the overall implementation framework.

Keywords: national service, army recruitment, development, security, integrated government planning, strategic planning, risk management, societal influences, cultural influences, social ecological system, system thinking.

1. مقدمة:

تحتاج المجتمعات بصفة عامة إلى تحقيق الأمن والاستقرار في حاضرها وضمان مستقبلها، وتسعى بكل جدية وصرامة لتحقيق هذا الهدف الذي غالباً ما تضعه الحكومات على قمة سُلّم أولوياتها، وتضع في سبيل ذلك استراتيجيات وسياسات تسخّر لتنفيذها الموارد البشرية والمالية المطلوبة.

ويستدعي تحقيق هدف الأمن والاستقرار سن القوانين والتشريعات التي تضمن ضم أبناء هذه المجتمعات للخدمة العسكرية، سواء كان ذلك من خلال أنظمة التجنيد الذي يشمل كل من تنطبق عليه الشروط، أو من خلال تشجيع التطوع الاختياري.[1]

وحيث أن لهذا الواقع تأثير على مجموعة معينة من أبناء المجتمع، فإنه من الطبيعي أن تتأثر هذه المجموعة ومن يرتبط بها بعلاقة مباشرة بذلك الواقع، وأن تؤثر بدورها على البيئة المجتمعية والثقافية. [2]

ويهدف هذا المقال إلى استقراء حتمية هذا التفاعل المجتمعي والثقافي في إطاريه التاريخي الماضي والحاضر وكذلك استشراف المستقبل، من خلال دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل مستجدات صدور قانون الخدمة الوطنية الذي انتقل بالخدمة العسكرية من كونها اختيارية لمن يرغب بالانضمام للمؤسسة العسكرية، إلى إلزامية لتشمل كافة أبناء الدولة ممن تنطبق عليهم الشروط القانونية.[3]

كما تهدف الورقة إلى تسليط الضوء على التفاعلات الاجتماعية والثقافية والنظر إليها في إطار منظومة الإيكولوجيا الاجتماعية، التي تعتبر المجتمع مثل الكائن الحي الذي يتغير ويتوازن وفق منظومة من التفاعلات بين الإنسان وبيئته المحيطة، سواء تمثلت تلك البيئة في بقية أفراد المجتمع أو في مؤسساته المختلفة التعليمية منها والدينية على سبيل المثال، أو في القوانين والسياسات والمكون البيئي التقليدي كعناصر الثروة والموارد والطقس والعلاقات الداخلية والخارجية.

وتخلص ورقة العمل إلى تقديم رؤية تتعامل مع المتغيّر الجديد كمؤثر هام جدا ورئيسي يتوجب إدارته وفق منهجيات التخطيط الاستراتيجي الحكومي وإدارة المخاطر، ويتطلب تضافر جهود الجهات المختلفة سواء الحكومية أو السلطات المحلية أو الجمعيات الأهلية وباقي مؤسسات المجتمع في إطار الخطة والرؤية الاستراتيجية، للنجاح في جني ثمار التغيير بفاعلية وكفاءة.

2. مشكلة الدراسة

إن بروز متغيرات جوهرية في المنظومة الاجتماعية للإمارات، مثل استحداث قانون الخدمة الوطنية والتجنيد الإجباري، سيؤثر على فئة الشباب من أبناء المجتمع، وسيكون له أثر تفاعلي على المنظومة المجتمعية والثقافية بالكامل، وذلك بناء على حقيقة مفادها أن أي تغيّر يطرأ على أي منظومة متوازنة يؤثر فيها بشكل تفاعلي ويغير الأوضاع السائدة فيها إلى أوضاع جديدة بعد المرور في مرحلة انتقالية، وصولاً إلى المنظومة المتوازنة الجديدة، الأمر الذي يستدعي الاحتراز لها وتهيئة تلك المنظومة المجتمعية والثقافية لاستيعاب هذا المستجد ودمجه في المنظومة الكلية بشكل سلس، وبالتالي تحقيق فوائده الإيجابية المرجوة.

3. أهداف الدراسة

يتمثل الهدف من الدراسة في استنباط إطار عمل مبدئي لإدارة التغيير المجتمعي ذي البعد الثقافي والأمني، يكون قابلاً للتطبيق في الحالة التي يتناولها هذا البحث أو في الحالات الأخرى المشابهة، لتمكين إحداث التغيير بكفاءة وفاعلية، من خلال استخدام وتوظيف منهجيات التخطيط الاستراتيجي.

4. فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على عدة فرضيات رئيسية وهي:

1- تتبع المنظومة المجتمعية مبادئ التفكير النظمي (System Thinking) التي تم تطويرها كنظرية علمية اجتماعية بواسطة العالم يوري برونفينبرينر (Urie Bronfenbrenner)[4] ، والذي عرف المجتمع بأنه منظومة متكاملة تتفاعل وتتكامل مكوناتها مع بعضها البعض ومع أفراد هذا المجتمع.

2- المنظومة الاجتماعية الوطنية متجانسة وفي حالة اتزان واستيعاب لكافة عناصر البيئة المحيطة بها.[5]

3- عند حدوث متغير استراتيجي جديد في أحد عناصر البيئة المحيطة في المجتمع، فإن هذا المتغيّر سيدخل في سلسلة من التفاعلات مع المجتمع ومع مكونات عناصر البيئة المحيطة الأخرى بهدف الوصول إلى حالة اتزان جديدة.[6]

5. منهج الدراسة

تم اختيار المنهج التحليلي بغية مناقشة الموضوع من جميع جوانبه، وتفكيك جزئياته بدءاً من الصورة الكلية الاستراتيجية، وصولاً إلى التفاصيل التنفيذية المتفرّعة عن الأصل. وقد تم اعتبار الأصل بأنه المتغيّر الجديد

الذي طرأ على الساحة الاجتماعية والأمنية والثقافية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمتمثل في قانون الخدمة الوطنية الجديد، حيث سيتم تحليل هذا المتغيّر والتعرف على مكوناته وتتبع الآثار والانعكاسات المتوقع أن يحدثها على الواقع الاجتماعي والثقافي والأمني الإماراتي بناء على تعريف مكونات البيئة المحيطة وكيفية اندماج هذا المتغيّر معها.

ولاستقراء الواقع الجديد وفهمه، سيتم الرجوع إلى الكتابات والدراسات السابقة التي تعالج الجزئيات التي تمت الإشارة إليها، مثل أثر العولمة والتكنولوجيا الحديثة على الواقع الاجتماعي والثقافي. ونشير هنا إلى أن الدراسات العربية التي عالجت قضايا التجنيد والحياة العسكرية وربطها بالحياة المجتمعية قليلة، عدا أنّ أغلبها جاء انطلاقا من واقع سياسي وتعبير عن رأي حزبي أحياناً، ولم يُنظر لها من الواقع المجتمعي والأمني والتنموي إلا في حالات قليلة.

6. تاريخ العسكرية البشرية

وقبل الدخول في صلب الموضوع، نستعرض سريعا تاريخ العسكرية البشرية لتسليط الضوء على بعض الجوانب التي تبين أن مفهوم الخدمة الوطنية موضوع قديم متجدّد، وأنه شكّل ركناً من الأركان الأساسية التي قامت عليها الحضارات الإنسانية وواحدة من دعائم ماضي الدول وحاضرها ومستقبلها.

وغني عن الذكر أن تاريخ البشرية يُنبئنا بأنه لم يوجد على وجه الأرض شعب إلا وكان له جيش يحميه، حيث كان الاحتياج البشري للقوة ضرورة للبقاء والمحافظة على النفس والكرامة والحرية. ومن المتفق عليه أن الحقب المبكرة من التاريخ لم تشهد إنشاء جيوش محترفة نظراً لبساطة الحياة وبدائيتها، وأنّ تجهيز الجيوش بالقوى البشرية والعدة والعتاد كان يتمّ من قبل أهل البلاد والعشائر والقبائل – حسب الحاجة – من أبنائها الشباب، حيث كان الجيش يخرج للحرب ثم يعود إلى الديار بعد انتهائها.

ويُسجل التاريخ القديم أول ظهور للجيوش المحترفة، في فترة حكم الأسرة الفرعونية السادسة (3000 سنة قبل الميلاد)، حيث كانت تصرف لمنتسبي الجيش الرواتب والأجور ليتفرغوا بشكل تام لهذه المهمة، ثم ظهرت الحاجة تدريجيا لإنشاء المعسكرات والتدريب وتصنيع المعدات الحربية ونشر الجيش على مساحة واسعة، وهو ما تمّ زمن المملكة المصرية القديمة.

وعلى الرغم من ظهور الجيوش المحترفة، إلا أن أهل البلدان في مختلف أصقاع العالم كانوا على مر التاريخ المدافعين الأصليين عن أرضهم ومصالحهم، حيث كان الواقع الاجتماعي القديم يفرض على الذكور والشباب

تعلم استخدام الأسلحة البسيطة، ويُوجب عليهم الانخراط في الأعمال الدفاعية عن شعوبهم ومصالحها. وقد تواصل وامتد تاريخ العسكرية البشرية حتى عصرنا هذا، حيث لا تزال الشعوب هي الرافد الأساسي للجيوش بالمقاتلين والمدافعين عن الأوطان، سواء من خلال أنظمة التجنيد التطوعية أو الإلزامية.

7. تطور مفهوم العقيدة العسكرية

وكما أنّ الغذاء هو حاجة شخصية يحققها الإنسان بنفسه، فإن الأمن أيضاً يعدّ حاجة غريزية يحققها الإنسان بنفسه أيضا. ولأن الإنسان كائن اجتماعي، فقد طوّر على مر التاريخ مفاهيم وواجبات الأمن والدفاع من كونها مهمة فردية لحفظ الحياة، لتصبح مهمة جماعية تتوزع الأدوار فيها بشكل متكامل بين أبناء المجموعات الإنسانية المتحدة أو المتحالفة، وتتنوع بين الإنتاج والتوزيع والتصنيع والإعداد في مثل تلك السيناريوهات.

وكلما تعقدت العملية الأمنية وتعدّدت مجالاتها كانعكاس للتطور التكنولوجي والصناعي العالمي مثلا، كلما تشعبت عملية توزيع الأدوار أيضا وتعدّدت أشكالها لتضم العمل الاستخباري والإعلامي وليتوسع معها النطاق العام (ecosystem).

وفي جميع الأحوال، فإنه لا شك في حقيقة أن واجب الأمن هو واجب فردي، لكن الأدوار تتكامل فيه ضمن منظومة تكاملية وتكافلية دقيقة.

ويُعتبر المجتمع الذي يفشل في تحقيق أمنه مساو للمجتمع الذي لا يستطيع توفير الطعام لأبنائه، وهو ما يظهر لنا بوضوح عند العودة إلى تاريخ البشرية القديم، حيث نجد أن القبائل والمجموعات البشرية كانت تهاجر من مكان إلى آخر بحثاً عن الماء ومصادر تأمين الغذاء، وكانت المجتمعات والدول تقوم حول هذه المصادر التي أصبحت قيمتها ترتبط بشكل وثيق بقيمة حياة تلك الدول والمجتمعات. فكان إنشاء الجيوش وحمل السلاح من أهم الواجبات التي كلفت تلك المجتمعات نفسها به لحماية هذه المصادر من الأطماع الخارجية ولتنظيم إدارة رؤوس أموالهم، فإن هب الخطر خرج الرجال وكل من يستطيع حمل السلاح للذود عن الأرض والثروات والأموال ومصادر الرزق والمجتمع ككل.

وفي ظل تطور البشرية تواصل هذا الأمر ولم يتوقف عند الحد الذي ذكرناه من العمل الأمني، الذي بدأ بهذه الصورة البسيطة، بل إن أدوات الجيوش ووسائلها ومهارات منتسبيها تطورت مع تطور حياة الإنسان واكتشافاته، لتحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها وهو الأمر الذي تطلّب من المجتمعات العمل على تحسين ظروفها الأمنية

وتطوير منظوماتها العسكرية وآليات التدريب والاستعداد القتالي دفاعيا وهجوميا في ظل حالة التنافس بين المجتمعات القديمة والحديثة.

ويكشف التاريخ أنه كلما زادت رقعة الجماعة البشرية كلما ارتفعت حاجتها لتعزيز قدراتها القتالية لتتمكن من الدفاع عن أراضيها وثرواتها، وهو ما يعني أن العلاقة بين العوامل الثلاثة المتمثلة في (عدد السكان) و(المساحة) و(حجم الجيش) هي "علاقة طردية" باستمرار، وهو ما يُفسّر التكُّون التاريخي للدول والشعوب ورسم الحدود فيما بينها، وهو الأمر الذي اعتمد على قدرة تلك الشعوب على الاتحاد وبسط السلطة وحماية الأرض.

وقد مرّت أنظمة التجنيد والعسكرة بأشكال مختلفة على مر التاريخ، حيث نجد أن الدولة العباسية المتأخرة والدولة الأيوبية ودولة المماليك، كانت تستعين بأجانب لاحتراف العمل العسكري والجندية، وكان يتم تشكيل الجيوش من أجناس وصلت من وسط آسيا وكان معظمها من الأعراق التركية والتترية والفارسية، لكن هذه الجيوش لم تنجح في أغلب الأحيان في مهامها عندما تعرضت لاختبارات حقيقية ومواجهات حاسمة، لأنها لم تكن تتمتع بالمعنويات المطلوبة، ولأن أفرادها لا يدافعون عن أوطانهم التي نشأوا بها، أو التي ينتمي إليها آباؤهم، وبالتالي فإن شعورهم الغريزي بالدفاع والتضحية كان محل تذبذب، ما أدى إلى هزيمتهم مرات عدة سواء إبان الغزوات الصليبية أو في مواجهة الدولة العثمانية الناشئة التي أبادت هذه الجيوش وهزمتها وأنهت عصر دولة المماليك.

وعلى هذا الأساس، نشأ مفهوم العقيدة العسكرية أو القتالية، التي تضع للمقاتل مبررات قوية وتوضّح دوره في الأعمال الحربية، حيث لم يجد البشر في العصور القديمة والحديثة أفضل من فكرة الدفاع عن الوطن لترسيخ هذه العقيدة، إذ يرتبط هذا الحق الدفاعي مباشرة مع الحاجة الغريزية للأمن التي تم تبيانها سابقا، فكان الارتباط معززاً بقيمة فطرية غريزية طبيعية، من أشرف القيم التي اعتز بها بنو البشر.

ومن هذا المنطلق، وعلى الرغم من امتلاك الدول للجيوش العاملة والاحتياطية، فإن حاجتها إزاء طبيعة التهديدات، والموازنة بين "الحاجة والقدرة"، تفرض السعي لرفع عنصر "القدرة" لمواجهة الحاجة المتزايدة للأمن في ظل التهديدات الإقليمية والعالمية التي قد تتعرض لها، إذ أن عامل الردع هو الأهم في توفير الأمن والأمان لكل من يسكن أراضيها.

8. التنمية والأمن: وجهان لعملة واحدة

تتعدّد التعريفات التي قدّمها العلماء والباحثون لمفهوم التنمية، وذلك تبعاً للدائرة المحورية التي يستند إليها كل باحث والتي يرى أنها تمثل جوهر التنمية، لكن العامل المشترك بين معظم التعريفات المتعلقة بمفهوم

التنمية يتمثل في اعتبار أنها عملية الانتقال المخططة والمنظمة والمبرمجة من وضع قائم إلى وضع آخر من المفترض أن يكون أفضل، ومن ثم فإن التنمية هي الانتقال الإرادي المخطط والمنظم والمبرمج إلى وضع أفضل.

وحيث أن هذا التعريف يمثل جوهر العملية التنموية، فإن هناك أسساً وخصائص تميّز عمليات التنمية في كل مرحلة تاريخية من مراحل التطور البشري، فلكل مرحلة خصائصها وقضاياها المحورية التي تؤثر على سائر العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تشهدها، ولا يخرج واقع هذا العصر أو المرحلة التاريخية التي نعيشها الآن عن هذا السياق.[7]

ويتضح جلياً مما ذكرناه آنفاً، أنه لا تنمية دون أمن، ولا أمن دون تنمية، فهما قضيتان متلازمتان. كما يتضح أنه إذا كان الأمن هو "مجموعة الأسس والمرتكزات التي تحفظ للدولة وحدتها واستقرارها"، فإنّ ذلك يعني أن الاستراتيجية الأمنية واستراتيجية التنمية هما السبب والنتيجة، أي أن تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأمنية ضرورة لنجاح الاستراتيجية التنموية والعكس صحيح.

ومن أبرز ما يُميّز المبادرات التنموية أنها تنطلق بتوجهات شمولية في مساراتها مهما تعدّدت (علمية أو سياسية أو اقتصادية أو تجارية أو صناعية أو صحية أو معلوماتية أو خدمية أو اجتماعية، إلخ...). وهو ما يدفعنا إلى القول بأنه لا يمكن تحقيق مثل هذه الأهداف، إلا في ظل إطار أمني يوفر لها بيئة مستقرة، يمكن في ظلها دعم الابتكار والإبداع في المجتمعات.

ونظراً لأن التنمية لا تزدهر إلا بتوفر الشعور بالأمن، ولأن أي تهديد أمني لا ينتج إلا من مصدر (داخلي) أو (خارجي)، فإن الشعور بالأمن لا يتحقق إلا إذا انتشر باتجاه هذين المصدرين.

وبالنظر إلى نطاق قوانين الخدمة الوطنية الذي ينصب بشكل كبير على مواجهة التهديدات الخارجية، نجد أنّ مفهوم الخدمة الوطنية يشمل ردع التهديد الخارجي، ويمثل عاملاً أمنياً يصب في مصلحة تعزيز الشعور بالأمن والاستقرار الداخلي، وهو ما من شأنه أن يدعم تطوير مبادرات التخطيط التنموية والاستراتيجية بعيدة المدى.

9. اجتياح التقنية وعصر الهوية الكونية

وقبل الخوض في موضوع الخدمة الوطنية، لا بد لنا أن نعي أننا نعيش في عصر تجتاح فيه التكنولوجيا كل شيء في حياتنا تقريباً، ويتميّز بهوية كونية أشبه ما تكون بالموحدة، فقد أصبح العالم اليوم أشبه بقرية صغيرة، كما أصبحت أنماط حياة الشعوب وإن اختلفت، أوجهاً مختلفة لعملة واحدة.

وفي ظل الانتشار غير المسبوق للتقنيات الحديثة في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد أصبحت المعلومات والأفكار وكذلك المشاعر تنقل من خلال أدوات الاتصال والتواصل الاجتماعي الحديثة، حيث وفرت التكنولوجيا بيئة مناسبة ووسائل مفضلة لتلاقي الشعوب، انصهرت معها ثقافات كثيرة، وأزالت الحدود الفاصلة بينها بما في ذلك تلك المتعلقة بالعادات والمعتقدات.[8]

وعلى الرغم من المزايا الكثيرة التي وفّرها التقدّم التكنولوجي والتي لا يمكن إنكارها، يتوجب أن نعي الآثار الخطيرة لهذا التقدم الذي قد يهدّد استقرار ثقافات الأمم وشعوبها وتنتقل إلى أجيالها المقبلة. فالحوارات المجتمعية والأفكار التي تتولد من خلالها وتنتقل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تمثل بيئة مفتوحة وخصبة لتنمية هوية ثقافية جديدة من خلال هذا النوع من الحوارات، خاصة في ظل محاولات البعض لتأطيرها وإكسابها مفردات ومحتوى، وهو ما قد يُرسّخ تلك المفاهيم في مجتمعاتنا بالتقادم. أنظر أيضا الشكل رقم 1.

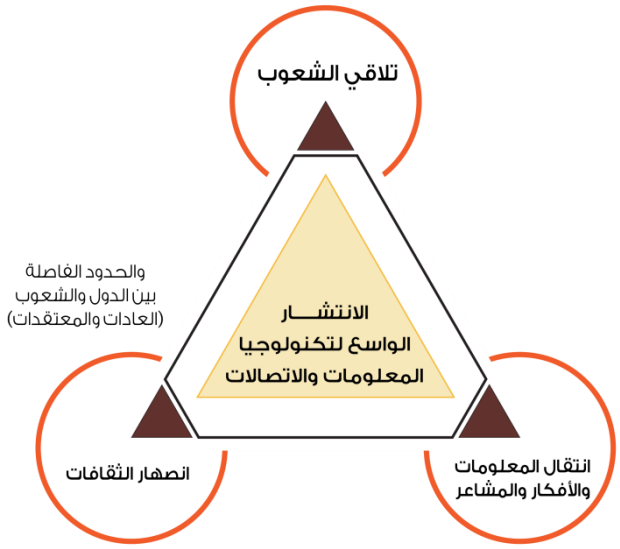

الشكل رقم (1): آثار انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ولعل من المهم هنا أن نعي بأن الهوية الثقافية كائن جماعي حيّ يتغير ويتحوّل بفعل مؤثرات داخلية وخارجية، وذلك بتغيّر المرجعيات القيمية في الداخل، أو نتيجة التأثر بالتحولات الكونية التي تنعكس على علاقات الأفراد والمجموعات (أبو سعد، 2007).

ولا شك أن هناك "علاقة جدلية بين الهوية ومجتمع المعلومات" حيث يرى الكثيرون أنهما في صدام مع التاريخ وكل منهما مع الآخر[9]. وكما يوضحها أبو سعد (2007) فهي "علاقة ذات تأثير عميق قد يكون سلبياً أو إيجابياً، وذلك بحسب قدرة الثقافة على إدماج الهوية في حركة التاريخ من ناحية، وقدرة العقل السياسي الذي يضطلع بمسؤولية الحكم على بلورة خيارات حداثية في منظومة الفكر والسلوك والمؤسسات من ناحية آخرى. فالمفصل الحقيقي بين الهوية والمعلوماتية هو الثقافة الوطنية بالمعنى المدني الذي يرادف الحداثة والمواطَنة الحرّة العارفة، فالهوية القادرة على الصمود والإضافة في مجتمع المعلومات هي الهوية النقدية المتشبعة بثوابتها الثقافية والوطنية".

10. النظام الإيكولوجي الاجتماعي

يُمكن تعريف النظام بأنه الهيكل أو الإطار المكون من عناصر مرتبطة ومتشابكة يمكنها التفاعل مع نفسها ومع الأنظمة الأخرى بطريقة معيارية نظامية. وتؤكد نظرية التفكير النظمي[10]، وأن السبيل الوحيد للفهم التام لما يحدث من نتائج النظام ومخرجاته، هو أن نفهم طبيعة تصرف الأجزاء المكونة له وكيفية تفاعلها مع الأجزاء الأخرى. وبالتالي، نجد أن التفكير النظمي، والذي يمكن تمثيله بعملية فهم تفاعل وتأثير مكونات النظام على بعضها البعض ضمن هيكل النظام، أمر أساسي لفهم تكامل وتفاعل مكونات الأنظمة البيئية.[11]

ويتكوّن النظام الاجتماعي العام من عدد من الأنظمة الفرعية مثل النظام الصحي والنظام الغذائي والنظام التعليمي والنظام الترفيهي والنظام الديني والنظام الأمني، وهو يتأثر بها وبما ينتج عنها من مخرجات وآثار. وعلى هذا المنحى، فقد قدّم البروفيسور (Urie Bronfenbrenner) في العام 1970 نموذجه الأول لمحاولة فهم وتفسير العلاقات المتداخلة والمتفاعلة واقعيا بين الإنسان والبيئة المحيطة، والذي تم تطويره فيما بعد وصياغته كنظرية متكاملة في العام 1980، لا تزال قيد المتابعة والاستخدام والنقد والتحسين بين علماء الاجتماع وعلم النفس. ويوضح الشكل رقم (2) النموذج المفترض للنظام الإيكولوجي الاجتماعي.

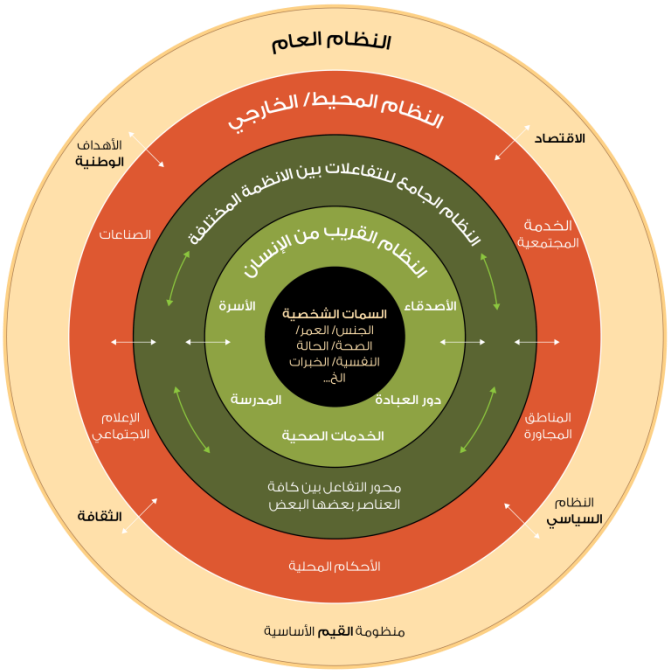

الشكل رقم (2): النظام الإيكولوجي الاجتماعي

وقياسا على فهم النظام الإيكولوجي الطبيعي والذي يعرف من خلال التفاعل بين الكائنات الحية وبيئتها الطبيعية، فقد نشأ علم ونظرية الإيكولوجيا الاجتماعية كمجموعة من الأسس والمبادئ التي تساهم في فهم وتفسير العلاقات الديناميكية والتفاعلات المتسلسلة بين الفرد والجماعة البشرية ومع بقية مكونات البيئة الاجتماعية متضمنة السياق الثقافي والسياسي والخدمي والقيمي بما فيها على سبيل المثال قيم الدين وقيم الوطنية والأخلاق العامة.

11. الخدمة الوطنية في دولة الإمارات: وانعكاس التحديات الثقافية والاجتماعية

بالاعتماد على التمهيد الذي قدّمناه آنفاً، فإن قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية يشكّل لحظة مضيئة في تاريخ الإمارات وضرورة قصوى في ظل ما يشهده العالم اليوم من أحداث أصبح من الصعب علينا كأفراد أو مؤسسات أو متخصصين فهمهما بشكل صحيح.

ولا شك أن من شأن القانون أن يُساهم في تحقيق مستهدفات استراتيجية إذا ما تم التخطيط لها واستهدافها. وكما هو موضح في الشكل (3) فإن الأهداف الاستراتيجية الأسمى لهذا القانون تتمثل في مفهوم حماية الدولة والمحافظة على استقلالها وسيادتها وتعزيز قدرات وكفاءة قواتها المسلحة. وهناك انعكاسات إيجابية أخرى

للقانون المذكور تتمثل في إذكاء الروح الوطنية لدى الشباب وتعزيز الثقة واحترام الذات، وبناء شخصية الشباب والسلوك المنضبط.

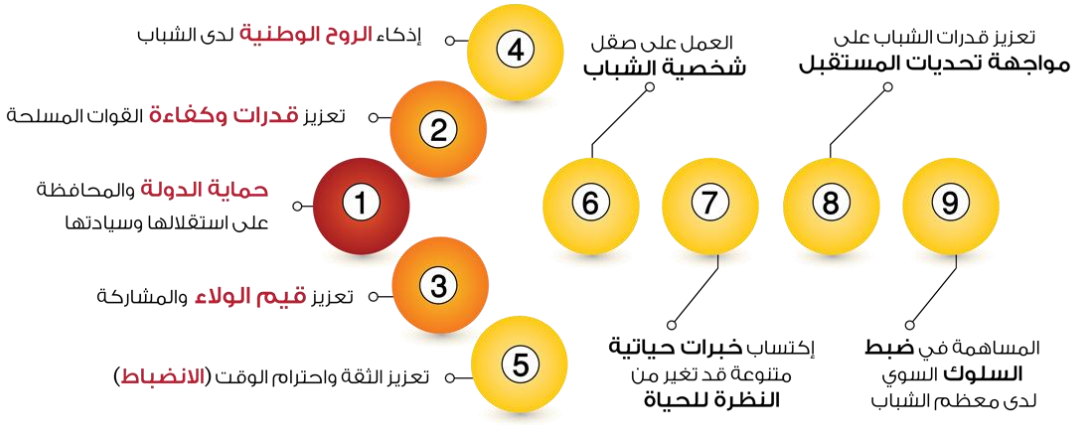

الشكل رقم (3): أمثلة على مستهدفات الخدمة الوطنية الاستراتيجية

ومن الضروري في هذا المجال، أن ينتبه راسم السياسات للاحتمالات التي قد تعيق أو تعطل تحقيق أي من هذه المستهدفات، والاستعداد لها باتخاذ التدابير اللازمة، إما لمنعها من الوقوع أو لتحويل التهديدات السلبية المحتملة إلى فرص إيجابية أو تخفيض مستوى خطورتها عند وقوعها إلى أدنى مستوى ممكن.

ولا شك أنه بالإمكان تأليف كتاب عن التحديات التي قد يواجهها تنفيذ مثل هذه القوانين، لكننا سنحاول تبيان البعض منها، والتي قد تشكل مفاهيم ثقافية منتشرة في مجتمعاتنا. وكما هو موضح بالشكل رقم (3)، فإن البعض قد يرى أنها خدمة إجبارية غير متوقعة أو معتادة. في حين قد يراها البعض الآخر طاقة شبابية غير موجهة للإنتاج في ظل متطلبات عصر الثورة المعلوماتية التي قد تركز على جوانب فنية جزئية، عدا أن البعض قد يراه أنه اعتياد الشباب على استخدام السلاح ووجوده في أيديهم قد يمثل خطورة في حد ذاته.

وفي الإطار عينه، قد يرى البعض – وهم الأكثرية – أن المجندين قد لا يحظون بالعناية الصحية أو الغذائية أو الإنسانية المطلوبة، وهذا منظور عاطفي وسيكولوجي. وقد تنطلق من نفس المنظور تخوفات من انعكاسات الاختلاط بين الشباب في المعسكرات ومدى وجود وفعالية الأنظمة الإدارية فيها. أنظرأيضا الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4): مفاهيم ثقافية عن الخدمة الوطنية

وقد تؤثر مثل هذه التحديات على المفاهيم الفكرية وتؤدي إلى حدوث انعكاسات ثقافية واجتماعية. ونوضح هنا بعضا من هذه الاحتمالات وفقا لنظرية الإيكولوجيا الاجتماعية[12]:

1. تولد حوارات داخلية بين الشباب الذي تقوده فطرته إلى حب الكلام وتوجيه النقد في مراحل المراهقة المتأخرة ومرحلة الدراسة في ظل جو وبيئة عسكرية منضبطة، وهو أمر يجب العمل على استيعابه لمنع أثره السلبي.
2. تولد مقارنات بين الفئات الاجتماعية المختلفة وحسب المستوى التعليمي.
3. قد يحمل الاختلاط الواسع بين الشباب في طياته مزايا وتعلماً وخبرات وعيوباً في نفس الوقت.
4. تأخر مسيرة التعلّم وما يترتب عليه من آثار اجتماعية تنتج من جراء العودة لاستكمال التعليم بعد إنجاز الخدمة الوطنية، عدا عن رفع المتوسط العام لعمر الزواج.

أنظر الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5): جوانب الانعكاسات الثقافية والاجتماعية

ومن هنا تبرز، أهمية الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي كشرط لضمان تحقيق ما هو مستهدف، وتفادي الآثار الثقافية أو الاجتماعية التي تم تبيانها في سياق ما ذكرناه حتى الآن. وهو ما سنتطرق إليه في القسم التالي.

12. الإطار العام لتنفيذ قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية

يُبين الشكل رقم (6)، إطاراً عاماً يمكن استخدامه كمدخل هام في تنفيذ قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية في الدولة. حيث تمثل الدائرة الداخلية مكونات التخطيط، بينما تمثل المربعات الخارجية الأبعاد الهامة التي يتوجب الالتفات إليها، والتي سيتم إيجازها في الأقسام الفرعية التالية.

الشكل (6): إطار عام ومدخلات لتنفيذ قانون الخدمة الوطنية

12.1 أهمية مكون التخطيط الاستراتيجي

في ظل توجه دولة الإمارات لإضافة متطلب سيادي ووطني لتحقيق رؤية وأهداف استراتيجية، فإنه من الطبيعي أن يتمّ إدراج هذا المتطلب بشكل واضح ضمن الأطر الاستراتيجية الأخرى في الدولة كقطاع استراتيجيات الأمن والدفاع، وأن تكون له مكوناته ومؤشراته الاستراتيجية، لأن استخدام أدوات التخطيط الاستراتيجي ومنهجياته أساس لا يمكن الاستغناء عنه لضمان نجاح المشروع.

ومن هنا، يتوجب على الجهاز الحكومي المكلف بتنفيذ مشروع الخدمة الوطنية ليتبنى منهجيات عمل وفق نظم التخطيط الاستراتيجي لضمان تحديد الأهداف بدقة وإدارة الأداء باحتراف لتحقيق المستهدفات من خلال مؤشرات أداء استراتيجية وتشغيلية قابلة للقياس. ويبيّن الشكل رقم (7) إطاراً توضيحياً عاماً لمنظومة التخطيط الاستراتيجي.

كما يتوجب على راسم السياسات والقيادة العليا الانتباه لثلاث محاور رئيسية تتمثل في: الخطة الاستراتيجية الكلية، وسجل المخاطر، والمستهدفات.

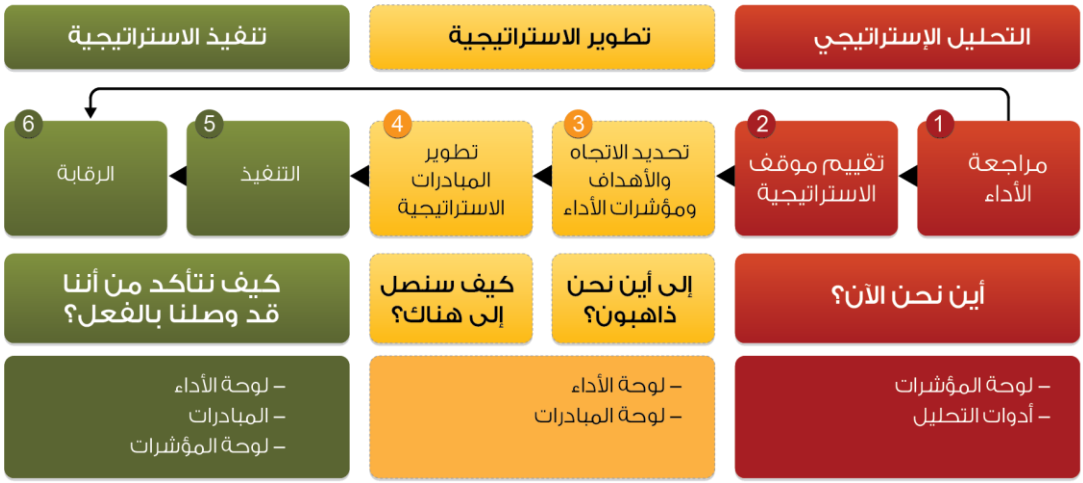

الشكل رقم (7): نموذج لمنظومة التخطيط الاستراتيجي

وقد يواجه المخطط الاستراتيجي عادة احتمالات وقوع بعض الأحداث التي قد تظل مجرد احتمالات أو تتحقق بالفعل وتعيق أو تعطل تحقيق الخطة الاستراتيجية لأهدافها بالسرعة والكفاءة المطلوبة. وبالتالي فإن من المهم جداً أن يتم أخذ هذه الاحتمالات والمعطيات بعين الاعتبار للاستعداد لها واتخاذ التدابير اللازمة، إما لمنعها من

الوقوع، أو تحويل التهديدات السلبية إلى فرص إيجابية، أو تخفيض مستوى الخطر عند وقوعه إلى أدنى مستوى ممكن.

ومن هنا تنشأ أيضاً ضرورة وضع خطط فرعية تعنى بالمجال الاجتماعي والثقافي، وتأخذ بعين الاعتبار احتمالات حدوث مشكلات ثقافية واجتماعية للعمل على وضع إجراءات ومبادرات وقائية تمنع حدوث المخاطر وتعالج ما يتبقى من آثارها. كالاحتمالات التي تم بيانها في القسم (5). ونبين تالياً بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر.

12.1.1 منهج التعليم العسكري

يشكل هذا المنهج بعداً مهماً ورئيسياً لا بد أن يركز على التدريب الذهني والارتقاء بالمستوى الفكري والمعرفي لدى المجندين، وأن لا يقتصر مضمونه على مفاهيم تقليدية كاللياقة البدنية والتدريب الميداني.

12.1.2 أساليب التدريب

يجب أن تنعكس الأساليب التدريبية على شعور ويقين المجندين بالارتقاء في قدراتهم المعرفية والمهارية.

12.1.3 الرعاية الفكرية والاجتماعية والثقافية

من المهم أن يكون هناك توازن بين متطلبات التدريب الميداني والعسكري وبين احتياجات الرعاية الفكرية والاجتماعية والثقافية لدى المجندين.

12.1.4 التأثير على السلوك

من المهم تبنّي أسلوب يتفهم الحاجات النفسية للمراحل العمرية المختلفة، التي عادة ما تتميز بالتمرد والرغبة في إثبات الذات والتفوق والاستقلالية. ولا بد هنا من الالتفات إلى أهمية الأحداث والمؤثرات الخارجية على السلوكيات، واستخدام مفاهيم ووسائل متقدمة كالبرمجة اللغوية والعصبية للتأثير على السلوك والحالة الذهنية والفيزيولوجية البشرية لدى المجندين.

12.1.5 الاستعانة بالمتخصصين

هناك حاجة ملحة لتقدير المخاطر المختلفة واحتمالات حدوثها من خلال إشراك متخصصين في علم النفس الاجتماعي لوضع الخطط والبدائل والحلول اللازمة لإدارة هذا المشروع بأسلوب إدارة التغيير. فالمتخصصين يملكون طرقاً مختصرة لتعريف المشكلة وتحديد الطرق اللازمة لعلاجها.

12.1.6 أهمية تبني منظور شمولي للأبعاد الاجتماعية والثقافية[13]

يتوجب تبنّي منظور شمولي لانعكاسات تطبيق القانون والبيئة المحيطة الذي يتم تطبيقه فيها. وهو ما يظهر في الشكل رقم (8) الذي تمثل العناصر الموضحة فيه جوانب تشكل فرصاً من شأنها أن تسهل أو تعيق الآليات التنفيذية، ونسردها هنا على سبيل المثال لا الحصر.

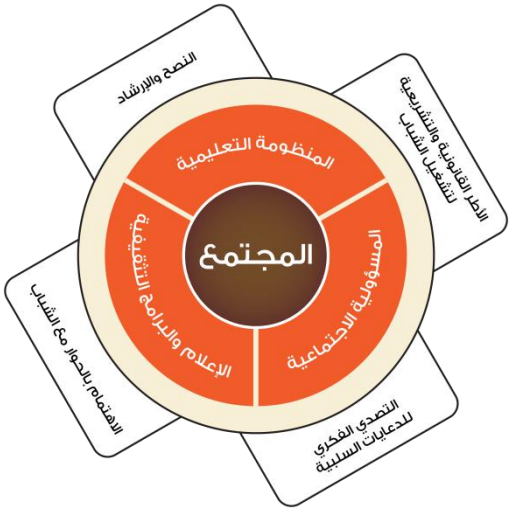

الشكل رقم (8): بُعد المجتمع في تطبيق قانون الخدمة الوطنية

12.2.1 تطوير المنظومة التعليمية

من الضروري أن يكون هناك تمهيد ثقافي وتوعوي للمشمولين بالقانون والمتأثرين بتطبيقه ليتقبلوا ويتفهموا مرحلة الخدمة الوطنية ومتطلباتها، ويمكن أن يكون ذلك من خلال موضوعات دراسية أو زيارات أو لقاءات.

12.2.2 نشر الوعي الثقافي

تطوير برامج لنشر الوعي والثقافة الاجتماعية بهدف إيقاظ الوعي والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والواجب الوطني، وروح الانتماء واستنهاض الهمم والتأكيد على دور المواطن في التنمية وبناء الدولة.

12.2.3. الشبكات الرقمية وأدوات التواصل الاجتماعي

توظيف الشبكات الرقمية وتكنولوجيا التواصل الاجتماعي كوسيلة إعلامية وتثقيفية، خاصة أن الإعلام والثقافة ركنان أساسيان لتحقيق النهضة والتطور الحضاري، وأساسان يمكن الاعتماد عليهما في رفع الوعي وتنوير الرأي العام والتأثير على الصورة الذهنية (الزهراني،2012).[14]

12.2.4 التصدي الفكري للدعايات السلبية

التصدي الفكري للدعايات السلبية بذكاء وبأسلوب يتفهم الحاجات النفسية لأفراد المجتمع باختلاف فئاتهم العمرية، وهو ما يستدعي تشكيل مجموعات متخصصة في الدراسات الاجتماعية والنفسية تتولى مراجعة ومتابعة وتوقع هذه الدعايات وكذلك صياغة الردود المنطقية وتحديد وسيلة نشرها وتحويلها لفرص إيجابية.

12.2.5 الحوار مع الشباب

تطوير مفهوم الحوار مع الشباب ليشمل الحوار مع الأجيال الأخرى، وخاصة جيل الآباء لبث روح الترحيب والتفهم، ونؤكد على ضرورة التركيز على الحوار غير المباشر وتجنب التلقين الذي لا يناسب العصر الحديث. ومن أمثلة هذا الأسلوب، ترتيب زيارات لمراكز عسكرية مجهزة لاستقبال الشباب، وتنظيم عروض عسكرية أمامهم ليستشعروا قدر الدور الوطني الذي يقومون به.

12.2.6 الأطر القانونية والتشريعية

الاستعداد القانوني والتشريعي لضمان جدية التطبيق والمساواة والتصدي للحيل القانونية وحماية حقوق الشباب المرتبطين على سبيل المثال بعقود عمل أو بمشاريع دراسية، مع ضرورة تفهم الحالات الخاصة والإنسانية والاجتماعية انطلاقاً من القاعدة التشريعية الأساسية "لا ضرر ولا ضرار".

12.2.7 مراكز النصح والإرشاد

ولا شك أن تلك الفترة ستوفر فرصة لتقييم مهارات العمل والتفكير والقيادة لدى الجيل الناشىء، إلى جانب تقديم النصح والإرشاد لهم باستكمال مسيرتهم العملية والتعليمية، من خلال تقديم هذه الخدمة المتميّزة التي يمكن ربطها مع مبادرات وطنية أخرى، كالمبادرات الخاصة بالتوطين وتشغيل الشباب والتعليم الفني والمهني وتقديم المعلومات عن التعليم الجامعي وفرص الدراسة المختلفة.

13. ملاحظات ختامية

إن معرفة وتقدير المكاسب الوطنية الجليلة للخدمة الوطنية على الصعيد الأمني والوطني والثقافي والاجتماعي، وكذلك إدراك احتمالات وجود مخاطر قد تصاحب هذا التغيير الجوهري في النظام الاجتماعي الوطني، يُوجب ويفرض علينا جميعاً التمهيد الثقافي الكامل لها، والتخطيط الكافي لتوعية الشباب بها منذ مراحل دراسية مبكرة

تسبق التجنيد، ليعرفوا ويتفهموا طبيعة المرحلة المقبلة، ولخلق تصور إيجابي لديهم عن الفترة الزمنية التي سيقضونها في أداء الخدمة الوطنية.

ونوصي هنا بتبني مجموعة من المبادرات بشكل شمولي، بحيث تتضمن جوانب مخصصة لمعالجة الآثار الثقافية والاجتماعية، وكذلك استيعاب التفاعلات الناشئة عن هذه التغييرات. الشكل رقم (9) يوضح هذه التوصيات.

الشكل رقم (9): ملخص توصيات الدراسة

وإذ نؤكد أولا على ضرورة أن ترتكز آليات تنفيذ القانون على مبادئ وأدوات التخطيط الاستراتيجي، لضمان تحقيق ما هو مستهدف بشكل علمي ومدروس. فإننا نلفت أيضاً إلى أهمية إدراك الاحتمالات والمؤثرات الداخلية والخارجية التي قد تشكل خطورة على نجاح تنفيذ القانون، الأمر الذي نحتاج معه إلى مفاهيم إدارية وفق منظومة متطورة لإدارة المخاطر.

كما أنه لا يجب أن نغفل عن العنصر الثقافي والاجتماعي، لأنه يؤثر على مؤشر الرأي العام ويعتبر أحد المؤشرات الاستراتيجية التي تهتم بها الحكومة، فالثقافة يجب أن تواجه بالثقافة، وهو ما يعني مراجعة المناهج الدراسية والقيام بالتعبئة الإعلامية متنوعة المجالات، لإيصال الرسائل الإعلامية التي تثري المعارف المجتمعية على مستوياتها المختلفة وبما يسهم في تعزيز التفهم للتجربة الجديدة واستيعابها وتبنيها.[15]

أما الأمر الآخر، فيتعلق بضرورة الاستفادة من الإعلام الفني المتلزم، الذي يخاطب الوجدان والضمير والعقل للوصول إلى القناعات ومخاطبتها بلغة متزنة وعاطفية ناجزة، تنفذ نحو الوجدان وتستنهض الهمة والشعور الوطني، وتواجه في الوقت عينه الأخطاء والمعلومات المغلوطة والسلوكيات الضارة بلغة واثقة وهادئة ومقنعة.

ونؤكد هنا، أنّ هذه المهمّة لا تقع على وزارة الدفاع بمفردها، بل إنّ واجبات تنفيذ هذه الخطة تمتدّ لتشمل كل المؤسسات في الدولة، وكل فرد في المجتمع. فهذه المبادرة تؤكد على ثقة الوطن في أجياله الصاعدة وتقدير دورهم وضرورة مشاركتهم في البناء والتطور وتعزيز الأمن والطمأنينة، فالوطن سيبقى دوماً هو الأكرم والأسبق بالعطاء، وهو درس التاريخ الأبدي.

المراجع

[1] Baker, A. P. (2008). Life in the U.S. Armed Forces: (not) just another job. Westport, Conn: Praeger Security International.

[2] Baker (2008).

[3] أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة في مايو 2014 قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية، بالاعتماد على المادة 43 من دستور الدولة، بحيث تشمل الخدمة الوطنية جميع المواطنين الذكور ممن بلغوا سن الثامنة عشرة أو حصلوا على الثانوية العامة، ولم يتجاوزوا الثلاثين من العمر، وستكون الخدمة إجبارية على الذكور واختيارية للإناث لمدة تتراوح بين 9 أشهر لخريجي الشهادة الثانوية وعامين لحاملي الشهادات أو المؤهلات الأقل من الثانوية.

[4] Bronfenbrenner, U. (1979). The Ecology of Human Development: Experiments by Nature and Design. Cambridge, MA: Harvard University Press.

[5] Skyttner, L. (2005). General Systems Theory: Problems, Perspective, Practice. Singapore: World Scientific Publishing Company.

[6] Checkland, P. (1981). Systems Thinking, Systems Practice. Chichester: Wiley.

[7] محمد سعد أبو عامود (2012) الأمن والتنمية: أمن التنمية وتنمية الأمن. مركز الإعلام الأمني، وزارة الداخلية، مملكة البحرين. http://www.policemc.gov.bh/reports/2012/February/6-2-2012/634641386643428825.pdf

[8] Peterson, G. (2006) Cultural Theory and Emotions, in: Handbook of the Sociology of the Military. Cultural Theory and Emotions. New York: Springer.

[9] محمود أبو أسعد (2007) الهوية الثقافية، مؤتمر القطان التربوي، مدينة الخليل http://www.alhares.org/site/modules/news/article.php?storyid=1609

[10] Checkland (1981).

[11] Skyttner, L. (2005). General Systems Theory: Problems, Perspective, Practice. Singapore

[12] Segal, D.R. and Segal, M.W. (2004). America's Military Population (Population Bulletin, vol. 59, no.4). Washington, D.C.: Population Reference Bureau.

[13] Lively, K.J. (2006) Emotions in the Workplace, in: Handbook of the Sociology of the Military. Cultural Theory and Emotions. New York: Springer.

[14] هاشم بن محمد الزهراني (2012) المؤسسات المجتمعية والأمنية : رؤي مستقبلية، ندوة المجتمع والأمن، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية. http://www.minshawi.com/other/zahrani.htm

[15] Stets, J.E and Turner, J.H. (ed.) (2006). Handbook of the Sociology of the Military. Cultural Theory and Emotions. New York: Springer. http://www.social-sciences-and-humanities.com/pdf/Handbook_of_the_Sociology_of_Emotions.pdf